مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٧٦

الخميس، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد توريسون
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسفير إرتوغرول أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسفير أباكان الذي يشارك في جلسة اليوم عبْر التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل يومين، ناقش مجلس الأمن تدهور الحالة في شرق أوكرانيا ونجح في اعتماد بيان صحفي (SC/12700) بشأن الموضوع. وأصبح ذلك الوثيقة الأولى للمجلس بشأن الحالة في أوكرانيا وفي محيطها خلال سنتين تقريبا.

وللأسف، على الرغم من دعوة المجلس إلى العودة الفورية إلى نظام وقف إطلاق النار، فإن الحالة في أفدييفكا ومناطق أخرى من شرق أوكرانيا لا تزال متوترة، مع مؤشرات قوية على احتمال حدوث مزيد من التصعيد. ولذلك، فإن الهدف من مناقشة اليوم هو الإسهام في تسوية النزاع. وإذا توصلنا إلى أرضية مشتركة، أقترح النظر في إمكانية اعتماد مشروع بيان رئاسي. وإذا وافق المجلس على هذا الاقتراح، ربما نشرع خلال الأيام المقبلة في صياغة البيان بما يعبر عن العناصر الرئيسية لجلسة الإحاطة هذه.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): يدخل النزاع في أوكرانيا قريبا عامه الرابع. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إدارة الشؤون السياسية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في شرق أوكرانيا في ٢٨ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7683)، استمر القتال بلا هوادة مع فترات توقف قصيرة فحسب. وقُتل قرابة ١٠ ٠٠٠ شخص – من القوات المسلحة الأوكرانية والمدنيين وأفراد الجماعات المسلحة – وأصيب أكثر من ٢٣ ٠٠٠ بجروح منذ بداية النزاع، وفقا لبعثة الرصد الخاصة بحقوق الإنسان في أوكرانيا؛ ومن بين القتلى أكثر من ٢ ٠٠٠ مدني.

ومنذ ٧ كانون الثاني/يناير، وخاصة خلال الأيام القليلة الماضية، شهدنا تصعيدا خطيرا في النزاع. ففي ١ شباط/فبراير، أفادت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوقوع أكثر من ١٠ ٠٠٠ تفجير في منطقة دونيتسك خلال فترة ٢٤ ساعة، وهو أكبر عدد من الانتهاكات المسجلة بمعرفة البعثة حتى الآن. وبينما وقع أخطر الاشتباكات في معظمها خلال الأيام القليلة الماضية في مناطق أفدييفكا وياسنوفاتا ومطار دونيتسك، وردت تقارير أيضا عن نشوب قتال عنيف بالقرب من مناطق ماريوبول وبوباسنا وسفيتلودارسك/ديبيلتسيفي، وذلك في أراض خاضعة لسيطرة الحكومة وأخرى غير خاضعة لسيطرتها على السواء. ويشهد خط التماس على كامل امتداده تصعيدا خطيرا للأعمال العدائية، وما زال هناك خطر من حدوث مزيد من التدهور في الحالة.

كما سجلت بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون تكرار استخدام أسلحة ثقيلة محظورة بموجب اتفاقات مينسك،

مثل منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة، بما في ذلك في المناطق المحددة لفض الاشتباك بموجب القرار الإطاري لمجموعة الاتصال الثلاثية الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والمتعلق بفض الاشتباك بين القوات والمعدات. وثمة تقارير عن حدوث خسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك سقوط أربعة قتلى على الأقل، منذ بدء التصعيد في ٢٨ كانون الثاني/يناير، فضلا عن خسائر فادحة بين المقاتلين على كلا الجانبين. كما سجلت بعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا حدوث خسائر في منازل مدنيين ومدرسة في مناطق سكنية من أفدييفكا، مما يثير قلقا بالغا إزاء انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف.

وثمة تقارير الآن عن اندلاع اشتباكات تهدد بشكل مباشر المعابر المدنية والمناطق السكنية والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل محطات تنقية المياه ونظم تقديم الخدمات وخطوط الكهرباء وخطوط إمدادات التدفئة.

ومن شأن كفالة فض الاشتباك على نحو عاجل بين القوات في جميع نقاط التفتيش عبر خط التماس أن تؤدي إلى تحسن كبير في أمن سكان المناطق المتضررة من الصراع، حيث هناك أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص يعبرون خط التماس يوميا. وثمة مئات الآلاف من المدنيين على جانبي خط التماس لا يزالون في خطر فقدان الحصول على التدفئة والمياه والكهرباء، مما يؤدي إلى المزيد من التشرد. وهذا أمر مقلق بشكل خاص نظرا لدرجات الحرارة الشديدة البرودة التي تشهدها المنطقة في الوقت الحاضر.

وتوجد أيضا تهديدات حقيقية بحدوث كوارث بيئية خطيرة إذا تعرّض للقصف أي موقع من مواقع تخزين النفايات الكيميائية الرئيسية في المنطقة. وحتى يوم أمس، كان آلاف السكان في أفدييفكا، بمن فيهم الأطفال، معرّضين لخطر الإجلاء حسبما أفيد. ويجب على المقاتلين وقف القصف في مدن مثل أفدييفكا، على جانبي خط التماس، وتمكين عودة الخدمات الأساسية. وسوف يعمد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، إلى توفير المزيد من المعلومات المستكملة قريبا بشأن الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

ونحن نرحب بالبيان العاجل (SC/12700) الذي أصدره مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير عن تدهور الحالة في منطقة دونيتسك. وقد أعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء ارتفاع مستوى التأهب العسكري والاقتتال الذي اشتد مؤخرا، الأمر الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على السكان المدنيين في مناطق الصراع. ودعا الأطراف كافة إلى وقف جميع الأعمال العدائية على الفور، والتقيد التام بوقف إطلاق النار، والسماح فورا ومن دون عائق بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، وتيسير الوصول الكامل والآمن لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حتى تتمكن من الإبلاغ عن الحالة على أرض الواقع، والقيام مجددا ببذل الجهود الجادة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وهو يؤكد بصفة خاصة على مدى ضرورة أن تتخذ جميع الجهات كل التدابير الممكنة لحماية المدنيين، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يعتبر استفزازيا أو قد يؤدي إلى تصعيد التوترات.

وفي خلال بضعة أيام، ارتفعت حدة القتال حول المطار في منطقة أفدييفكا – ياسنوفوتا – دونيتسك إلى مستويات لم تسجّلها بعثة الرصد الخاصة قط في المنطقة من قبل. ويبيّن التصعيد مدى الخطر الذي ما فتئت تتصف به الحالة، وكيف يمكن للحالة الأمنية أن تتدهور على حين غرّة وبشكل مفاجئ. والبيان الذي تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الذي انعقد في مينسك يوم أمس بين فريق الاتصال الثلاثي والممثلين من مختلف أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك يتضمن التدابير العاجلة التي ينبغي للجهات أن تتخذها، ليس في المنطقة قيد المناقشة فحسب، ولكن على طول خط التماس، وذلك لمنع المزيد من انتهاكات وقف إطلاق النار التي يمكن بدورها أن

تخرج عن السيطرة. وهذا تطور إيجابي، ولكن الاختبار سيتمثل في تنفيذ هذه التدابير. ونمط اتفاقات وقف إطلاق النار المتعاقبة التي تتعرض للانتهاكات بسبب أعمال العنف الجديدة يترك المدنيين محاصرين وسط تبادل لاطلاق النار، وهم يواجهون حالة من المعاناة. ومع كل يوم جديد من القتال، يصبح الصراع أكثر عمقا وأكثر استعصاء على الحل. فلا يوجد حل عسكري لهذا الصراع.

وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي يبذلها فريق الاتصال الثلاثي وفريق الاتصال الرباعي الذي يعقد اجتماعاته وفقا لصيغة نورماندي، فإن تكثيف الصراع مؤخرا يتزامن مع فترة من الركود النسبي في العمليات الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي، وكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. ومع ذلك، يجب أن يظل المجتمع الدولي منخرطا بصورة بناءة ونشطة إذا أردنا منع هذه الأزمة من أن تصبح كارثة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة إلى تنشيط عملية التفاوض دون إبطاء.

ولا تزال الأمم المتحدة تدعم بقوة الجهود التي تُبذل في إطارَي فريق الاتصال الرباعي الذي يعقد اجتماعاته وفقا لصيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي، والجهود التي تبذلها في أوكرانيا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشيد بعمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضطلع بعمل أساسي في ظل ظروف صعبة للغاية في مناطق الصراع. وتدعو الأمم المتحدة كلا الجانبين إلى رفع جميع القيود المفروضة على حرية تنقّل بعثة الرصد الخاصة، وإلى وضع حد فوري لجميع الأعمال التي تُستخدم فيها القوة أو التهديدات ضد مراقبي البعثة. ولقد رحّبنا بالزيارتين اللتين قام بهما السيد سباستيان كورتز، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية النمسا، إلى أوكرانيا والاتحاد الروسي في كانون الثاني/يناير، ونأمل من مشاركته هذه، إلى جانب الجهود الأخرى الجارية، أن تؤتي ثمارها. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود. وأتطلع إلى سماعنا اليوم من السفير أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن تقييمه لآخر التطورات على أرض الواقع.

لقد مضى نحو عامين منذ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، عندما جرى التوقيع في مينسك على مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، وأقرّها مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير باتخاذه القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وهي تظل الأساس الذي التزمنا به نحن المجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم في شرق أوكرانيا. وأحث المجلس على مواصلة تلك الجهود بنشاط متجدد.

ووفقا للأحكام ذات الصلة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ما فتئت الأمم المتحدة ملتزمة بدعم التوصل إلى حل سلمي للصراع بطريقة تؤيد تأييدا كاملا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. ولا تزال أولوية الأمم المتحدة تتمثل في دعم جهود السلام في أوكرانيا بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. بيد أن الأطراف أنفسها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن العمل بصورة بناءة من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الاعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباكان.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدّم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة الأمنية في أوكرانيا. وإنني أحيط المجلس علما اليوم بشأن التصعيد الكبير في أعمال العنف التي حصلت في الأيام القليلة الماضية. إن بعثة الرصد

الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا شهدت تكثيفا حادا لأعمال القتال في منطقة أفديفكا – ياسنييوفاتا – دونيتسك التي يقع المطار فيها. وهذا التصعيد الأخير يأتي بعد أشهر من استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، لا سيما في البؤر الساخنة الخمس في شرق أوكرانيا، بما في ذلك أنحاء سفيتلودارسك وديبالتسيف وهورليفكا، في مناطق شرق ماريوبول، حول شيروكيني، وفي بوباسنا، وبيرفوميسكي، وترويتسكي، في منطقة لوهانسك. وقد استمر القتال المتقطع، مع زيادات حادة عديدة في أعمال العنف المسجلة من تشرين الثاني/نوفمبر حتى كانون الثاني/يناير.

واليوم، يشهد القتال في هذه المنطقة المثلثة يومه الخامس. وقد ازدادت مستويات التوتر خلال تلك الفترة، وأصبحت انتهاكات وقف إطلاق النار أكثر تواترا وشدة. ومنذ ٢٩ كانون الثاني/يناير، كانت حدة القتال داخل أفديفكا وحولها أكبر منها في أي فترة مماثلة خلال الأشهر الأخيرة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، سجلت بعثة الرصد الخاصة آلاف الانفجارات في دونيتسك نتيجة القصف بمدافع الهاون واطلاق قذائف المدفعية الوارد منها والصادر، بما في ذلك من منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة. وفي ١ شباط/فبراير، وقع نحو ١٠ ٠٠٠ انفجار في منطقة دونيتسك. واليوم لا تزال الحالة متوترة وغير مستقرة. وهذا هو أعلى عدد من الانفجارات التي قامت البعثة بتسجيلها على الإطلاق، ومعظمها وقع في منطقتي أفديفكا وياسنويوفاتا. وقد سجلت بعثة الرصد الخاصة أيضا زيادة حادة في استخدام جميع أنواع الأسلحة التي تضبطها اتفاقات مينسك، أمّا استخدام منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة من طراز غراد ومدافع الهاون ونيران المدفعية فهو أمر يبعث على القلق بوجه خاص. ولوحظ استخدام الدبابات أيضا.

والاستخدام العشوائي من الطرفين للأسلحة المحظورة قد أوقع إصابات في صفوف المدنيين وأضرارا كبيرة في منازل المدنيين والبنية التحتية الأساسية. وظروف المدنيين الذين بقوا في أفديفكا بلغت المستويات التي توازي حالة الطوارئ. فانقطعت الكهرباء عن البلدة عندما تضررت خطوط الطاقة الكهربائية في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تُرك المدنيون، بمن فيهم أشد الفئات ضعفا، دون تدفئة في درجات حرارة شتوية أدنى من الصفر. ومصنع الفحم في أفديفكا الذي كان يشكل المصدر الرئيسي للتدفئة في المنطقة فقدَ الطاقة الكهربائية وإمدادات المياه.

وأطقم الإصلاح تجد صعوبة في إجراء الإصلاحات بسبب الوضع الأمني. وتتواصل الجهود لكفالة الوصول من أجل إصلاح خطوط الكهرباء وإعادة التيار الكهربائي إلى مصنع فحم الكوك ومحطة تنقية المياه في دونيتسك. ومحطة التنقية هذه توفر المياه للسكان على جانبي خط التماس، وحمايتها أمر في غاية الأهمية. وأي أضرار إضافية تلحق بمحطة دونيتسك أو غيرها من محطات تنقية المياه في المنطقة قد يترك أجزاء واسعة من منطقة دونيتسك بلا مياه.

كل هذه العوامل تنم عن استخفاف صارخ بالالتزامات التي تعهد بها الموقعون على اتفاقات مينسك. وعوضاً عن فك الاشتباك بين القوات والعتاد، نرى اشتباكاً بين القوات ومجموعة كاملة من العتاد الثقيل في مناطق محظورة بموجب اتفاقات مينسك. ولا يزال الوصول الآمن لبعثة المراقبة الخاصة وقدرتها على القيام بالرصد والتحقق الفعال يخضعان للقيود. والبعثة تحتاج إلى الوصول الكامل والآمن ودون عوائق.

وفي الوقت الراهن، تقوم فرقنا ومراقبونا بتيسير العمليات المحلية لوقف إطلاق النار في المنطقة بالتنسيق مع المركز المشترك للمراقبة والتنسيق – وهو المركز العسكري المشترك للضباط الروس والأوكرانيين. وهذه الفرصة السانحة، جنباً إلى جنب مع عمليات وقف إطلاق النار، وإن كانت غير مستقرة، ساعدت على السماح لفرق الصيانة بالوصول إلى

المواقع المتضررة. ولا تزال تلك الجهود مستمرة. والعمليات المحلية لوقف إطلاق النار تبين أنه يمكن أن يتوقف القتال، إن كانت هناك إرادة من الجانبين.

واسمحوا لي أن أكرر أن التطورات في محيط منطقتي أفدييفكا/يسنوفاتا ومطار دونيتسك هي مصدر قلق كبير. وفي هذا السياق، أرحب بالبيان المشترك الذي صدر بالأمس عن مجموعة الاتصال الثلاثية ودعت فيه إلى الالتزام الصارم بوقف كامل وشامل لإطلاق النار، وسحب كل الأسلحة التي تنظمها اتفاقات مينسك إلى مواقع التخزين، والوصول الآمن والمأمون لأعضاء بعثة الرصد الخاصة وفقاً لولاية البعثة، وأخيراً، تيسير الجهود الرامية إلى إعادة إمدادات المياه والكهرباء والتدفئة، بما في ذلك من خلال إصلاح البنية التحتية. وأود أن أبلغ مجلس الأمن مرة أخرى أن وقف إطلاق النار مطلب أساسي. ونحن ندعو إلى وقف القتال على الفور.

إن سحب الأسلحة الثقيلة ضرورة حتمية أخرى. وأود أن أذكر أيضا أن العمل مستمر في مناطق فك الاشتباك. وفي هذا السياق، يجب أن أقول إن التحقق من الأسلحة الثقيلة هو خطوة هامة نحاول تحقيقها من خلال الرصد والتحقق والإبلاغ. ومن الضروري أيضاً أن يُكفل لبعثة المراقبة الخاصة الوصول الآمن ودون عوائق فوراً إلى المناطق المتضررة للتحقق من أن الجانبين يمتثلان لالتزاماتهما بشأن وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة. وأود أن أكرر أيضاً أنه يتعين على الجانبين إيلاء الأولوية لحماية المدنيين وإصلاح البنية التحتية، وهو مطلب ملح آخر.

وسنواصل كذلك مراقبة الوضع الإنساني الذي لا يزال مصدر قلق عميق. فالعنف بهذا المستوى، والذي ينطوي على خسائر في الأرواح، أمر غير مقبول، وحماية المدنيين يجب أن تكون هدفاً أسمى. فالوصول إلى المأوى والمياه والتدفئة والرعاية الطبية محدود في مناطق كثيرة. وفي هذا الصدد، فإن بعثة المراقبة الخاصة تعمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشكل وثيق. والبعثة مستمرة في تنفيذ ولايتها بموضوعية وبالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف، في إطار سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وسنستمر في دعم تنفيذ اتفاقات مينسك، وبالتالي الإسهام في جهود تحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أباكان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، وسعادة السيد أباكان على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأنا ممتن أيضاً لهذه الفرصة للانضمام إليهما بإحاطة مجلس الأمن علماً بشأن الوضع الإنساني في أوكرانيا.

بعد أن تخطى النزاع في شرق أوكرانيا عامه الثالث، في ما أصبح أزمة إنسانية مطولة أخرى، نواجه الآن تدهوراً كبيراً في الوضع بعد التصاعد المفاجئ في أعمال العنف مؤخراً. وهذا التصعيد على جانبي خط التماس في دونيتسك أوبلاست قرب أفدييفكا ومدينة دونيتسك أدى إلى مقتل أربعة مدنيين، جميعهن من النساء، منذ ١٨ كانون الثاني/يناير، وفقاً لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ووفقاً لفريق الأمم المتحدة في الميدان، فقد أدى ذلك إلى انتشار الخوف والذعر والكفاح الحقيقي من أجل البقاء من جانب المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع فوراً عن كل الأعمال القتالية تفادياً لوقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والمزيد من المعاناة البشرية غير المقبولة.

إن تصاعد العنف حالياً يسبب أضراراً بالغة في البنية التحتية الحيوية – المياه والكهرباء والتدفئة، وذلك إلى جانب تدني درجات الحرارة في الشتاء، والنتيجة هي تدهور الوضع

الإنساني. درجات الحرارة اليوم بلغت ١٠ درجات تحت الصفر، ولكن لا يستبعد انخفاضها إلى ٢٠ درجة تحت الصفر في هذا الوقت من السنة. والمأوى الملائم والتدفئة والحصول على الماء ضرورات لبقاء السكان. والقصف قد طال شبكات الكهرباء والمياه، مما يؤثر بالتبعية على شبكات التدفئة؛ فهي إن تعطلت قد تستغرق إعادة تشغيلها أياماً أو أسابيع. وبالنسبة للمدنيين الذين يعيشون على جانبي خط التماس، هذا لا يعني ترويعاً وحياة غير مستقرة وخطيرة فحسب، بل إن الأضرار التي ستلحق بالخدمات الأساسية ستجعل البقاء على قيد الحياة على المحك. ويقلقنا أيضاً ما يتردد عن وجود أسلحة ثقيلة في المناطق الحضرية، الأمر الذي يزيد من الخطر على حياة المدنيين.

وعلى سبيل المثال، فقد تضررت شبكات المياه والكهرباء الحيوية في أفدييفكا، وهي بلدة تقع على الخطوط الأمامية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، خلال أعمال العنف الأخيرة في يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير. وقد انضمت الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في المجال الإنساني إلى فريق تقييم، بقيادة الحكومة، للبلدة في ١ شباط/فبراير، ونعمل على كفالة تلبية الاحتياجات الملحة دعماً للحكومة. وهذا العمل لا يخلو من المخاطر. على سبيل المثال، فقد حصل اثنان من الفرق الفنية التي أرسلت لإصلاح البنية التحتية على وعد بوقف إطلاق النار بضع ساعات في ١ شباط/فبراير لتمكينهما من القيام بعملهما، ولكن تعرضا لنيران الأسلحة الصغيرة في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة، ونتيجة لذلك، اضطر الفريقان إلى ترك عملهما. ووقع حادث مماثل في وقت سابق اليوم. ووصول مولدات قوية في ٣١ كانون الثاني/يناير إلى أفدييفكا أوجد حالة مؤقتة من الارتياح بين ٠٠٠ ١٧ شخص، منهم ٠٠٥ ٢ من الأطفال، ولكن ذلك لا يكفي. فما لم تتم الإصلاحات، لا يمكن استعادة الطاقة التي يعمل بها نظام التدفئة في أفدييفكا بالكامل. ونتيجة ذلك قد تكون نزوحاً واسع النطاق.

وأفدييفكا ليست وحدها. فقرابة مليون شخص في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة دونيتسك عاشوا بدون مياه أو تدفئة لمدة ٢٤ ساعة بعد القصف.

وقد تمكن أحد أفرقة الصيانة من إصلاح بعض خطوط الطاقة الكهربائية، وبالتالي استطاع الحفاظ على نظم التدفئة في المدينة وتجنب كارثة كبرى. وفي أماكن أخرى، يعتمد سكان ماريوبول البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٠٠ على خزان مياه احتياطي بعد تعرض ماسورة المياه الرئيسية التي تعتمد عليها المدينة إلى عملية تسرب ضخمة. وسوف يستغرق الأمر عدة أيام – حال انتهاء الأعمال القتالية – لضمان أن يتم إزالة الألغام من المنطقة وأن تتمكن الآلات الثقيلة من الوصول إليها لإجراء التصليحات. وللأسف، سمعنا أصوات القصف مرة أخرى الليلة الماضية في دونيتسك وفي مناطق أخرى على طول خط التماس.

أرحب بالبيان الذي أصدرته بالأمس مجموعة الاتّصال الثلاثية في مينسك، الذي دعا ليس إلى التقيد الصارم بوقف إطلاق النار الكامل والشامل فحسب، ولكن أيضا إلى تيسير الجهود الإنسانية الرامية إلى استعادة إمدادات المياه والكهرباء والتدفئة، بما في ذلك عن طريق إصلاح الهياكل الأساسية. أقدر أيضا الجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع من أجل توفير المياه والتدفئة الهامتين بالنسبة للفئات الأكثر عرضة للخطر، ولكنني أشدد على أن ذلك ليس كافيا. في ٣١ كانون الثاني/يناير، ناشدت حكومة أوكرانيا المنظماتِ الدولية أن تستعد لدعم المدنيين الذين يتم إجلاؤهم من أفدييفكا إذا اقتضى الأمر ذلك. إن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لهم.

وإذا استمرت الأعمال العدائية، يمكننا أيضا أن نواجه أزمة بيئية خطيرة. والأضرار التي لحقت بمصنع مركبات الفينول

قرب قرية نوفغوروسكي تعني أن نفايات المواد الكيميائية، بما في ذلك الفورمالديهايد وحمض الكبريتيك الفتاك، قد وصلت الآن إلى مستويات حرجة. وسيكون لتسربها إلى الأراضي المحيطة وإلى نهر دونيتس سيفيرسكي عواقب إنسانية كارثية على الأجزاء الصناعية الكبرى من أوروبا. وبالمثل، هناك خطر حقيقي في الوقت الحاضر من أن الضرر الذي لحق بمرافق المياه قد يكون له نتائج مميتة أخرى بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المناطق المحيطة، مع احتمال تسرب غاز الكلور الذي يخزن بشكل روتيني في هذه المرافق.

وهذا التصعيد الأخير في العنف يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات المستمرة لما يقدر بـ ٣,٨ ملايين من المدنيين الذين ما زالوا يتحملون وطأة هذا النزاع الذي طال أمده، والذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بدرجات متفاوتة. ازددا عدد المحتاجين هذا العام ٠٠٠ ٧٠٠ شخص بالمقارنة مع الأرقام المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦. ويعيش أكثر من ٦٠ في المائة من هؤلاء المحتاجين – حوالي ٢,٣ مليون شخص – في المناطق الخاضعة لسيطرة جهات غير حكومية. علاوة على ذلك، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص المحتاجين هم من المسنين والنساء والأطفال. وهذه المجموعات الديموغرافية هي من أشد الفئات ضعفا بصفة خاصة، ويجب الوصول إليها بشكل فوري مع المساعدات المنقذة للحياة وتدابير الحماية. وعندما زرت لوهانسك ودونيتسك منذ أكثر من عام، قابلت امرأة في الثمانينات من العمر تعيش في غرفة واحدة من أنقاض منزلها الذي دمره القصف، وقد قتل ابنها عند البقايا المتصدعة لما كان من قبل باب منزلها الأمامي، عندما تصادف زيارته لها للتأكد من سلامتها، فسقطت عليه قنبلة – وهو شخص بريء وغير محارب يقضي استراحة فترة الغداء من متجره في السوق. وبينما كانت تمشي بتثاقل نحو شجيرة ورد متعرشة في البقايا المتفحمة من منزلها، أخبرتني عن حزنها العميق، والبرد الذي تقاسيه، وأنها كانت لا تشعل نار التدفئة إلا أثناء الليل، لأنها كانت تخشى من أن أي دخان أثناء النهار سيمكن الآخرين من استهداف موقعها. إنه أمر مفجع حقا. هذا هو الواقع بالنسبة للعديد من المدنيين المحاصرين في هذا النزاع، والعالقين في براثن القتال مع الحد الأدنى من المأوى، وانقطاع الخدمات الحيوية، وفي أمس الحاجة إلى المساعدة والمواد لإصلاح المباني لتفادي الموت أو الإصابة بسبب إما العنف أو العناصر.

وبينما لا تزال بعض جهود الاستجابة الإنسانية مستمرة، فرضت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في دونيتسك وولوهانسك منذ تموز/يوليه عام ٢٠١٥ قيودا بيروقراطية لا داعي لها، وهي تؤثر تأثيرا شديدا على وصول المساعدات الإنسانية. وهذا يتنافى مع التزاماتها بموجب المادة ٧ من مجموعة تدابير مينسك الكاملة، فضلا عن مسؤولياتها وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويسمح لعدد قليل من الشركاء بالعمل رسميا في تلك المجالات، وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تم بدون سابق إنذار إخراج المنظمة الدولية غير الحكومية ”الناس في حاجة“ – وهي آخر المنظمات غير الحكومية الدولية التي كان لديها حق الوصول – من مناطق دونيتسك غير الخاضعة للسيطرة الحكومية، وحرمان ٠٠٠ ١٤٠ شخص من المساعدة العاجلة المنقذة للحياة. وتكرر الأمم المتحدة نداءها إلى جميع الأطراف أن تكفل تيسير وصول الأمم المتحدة وشركاء المساعدة الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين حيثما وجدوا.

وختاما، فإن العوائق البيروقراطية التي تفرضها الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالحظر المفروض على التجارة والأنشطة التجارية واستيراد الأغذية والأدوية عبر خط التماس، لا تزال تشكل قيدا خطيرا على تخفيف حدة الأزمة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، أثر تعليق الحكومة للمدفوعات الاجتماعية تأثيرا شديدا على مئات الآلاف من الأشخاص المشردين.

وأشعر بالجزع إزاء المنحى الذي اتخذه هذا النزاع، وإزاء تزايد عدد ضحاياه من أرواح السكان المدنيين. وإذ تتدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا، فإن أعدادا متزايدة من الناس

يتعرضون للخطر ويصبحون محتاجين – وتتآكل قدرتهم على الصمود، ويتلاشى ما لديهم من أمل. إن عدم القدرة على التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة يسفر عن وقوع مزيد من الضحايا المدنيين، وإلحاق بالبنية التحتية الحيوية، والمزيد من المعاناة البشرية. وستتواصل هذه المعاناة حتى ينتهي هذا النزاع نهائيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأوكرانيا.

إنني أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على المعلومات المستكملة التي قدموها بشأن الهجوم على بلدة أفدييفكا في مقاطعة دونيتسك في أوكرانيا، من جانب قوات الاحتلال الروسية ووكلائهم، الأمر الذي أدى إلى حالة طوارئ إنسانية في المنطقة.

لا تزال أوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاقات مينسك في مجملها. وقد أكد رئيس أوكرانيا في مناسبات عديدة أنه لا يوجد حل عسكري في منطقة دونباس. تركز لحكومة الأوكرانية تركيزا قويا على الوسائل السلمية والدبلوماسية في هذا الصدد. وتواصل القوات الأوكرانية احترام وقف إطلاق النار. ولديها أوامر صارمة بعدم فتح النار إلا ردا على الهجمات والاعتداءات من جانب الميليشيا المدعومة من روسيا.

وعلى العكس من ذلك، روسيا، بوصفها طرفا في النزاع في دونباس، ووكلاؤها ينتهكون بشكل صارخ اتفاقات مينسك من البداية. وواصلوا هجماتهم واحتلوا العديد من البلدات والمناطق الأوكرانية. وحتى الآن، يحتل وكلاء روسيا حوالي ٧٠٠ ١كيلومترا مربعا، متجاوزين كثيرا خط التماس المتفق عليه بمينسك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وقبل نشوب الأزمة في أفدييفكا، كانت هناك قبل عامين معركة على ديبالتسفو، التي استولت عليها القوات الروسية مباشرة بعد مؤتمر قمة مينسك في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، خلافا للقرارات التي اتخذها قادة أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا.

وفي الساعات الأولى من يوم الأحد، ٢٩ كانون الثاني/يناير، بدأ الجيش الروسي ووكلاؤه هجوما مدفعيا ضخما على أفدييفكا وضواحيها من المناطق السكنية في دونيتسك وياسينوفاتا، اللتين تخضعان لسيطرة الإرهابيين بقيادة روسيا، وأرسلت وحدات هجومية للاعتداء على مواقع القوات المسلحة الأوكرانية. واستخدمت القوات الروسية منظومات غراد لإطلاق الصواريخ المتعددة، والدبابات، والمدفعية من عياري ١٥٢ ملم و ١٢٢ ملم، ١٢٠ ملم، ومدافع – هاون من عيار ٨٢ ملم. وجميع تلك الأسلحة محظور بموجب اتفاقات مينسك. في ٢٩ كانون الثاني/يناير وحده، قُصِفَت المواقع الأوكرانية ٤٠٠ مرة تقريبا.

وتصاعد القصف يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، عندما استُهدفت أيضا مواقع بنية تحتية مدنية. ونتيجة لذلك، انقطعت الكهرباء الآن عن محطة تنقية المياه في دونيتسك ومصنع أفدييفكا لفحم الكوك الذي يزود أفدييفكا بالتدفئة. وتُركت المدينة بدون مياه أو كهرباء أو تدفئة. ودرجة الحرارة حاليا في أفدييفكا هي –١٨ درجة مئوية. والمدنيون لن يبقوا على قيد الحياة بدون تدفئة. وانتهى الأمر بستة عشر ألف شخص بدون مياه أو كهرباء أو تدفئة، بمن فيهم ٢ ٠٠٠ طفل. ولكم أن تتخيلوا: ٢ ٠٠٠ طفل بدون تدفئة ودرجة حرارة تبلغ –١٨ مئوية. وأعدت خدمات الطوارئ الأوكرانية لإجلاء الناس من أفدييفكا.

وتم على الدوام منع محاولات عديدة من الخدمات الأوكرانية لإصلاح الهياكل الأساسية المتضررة حتى ١شباط/

فبراير، من جانب الإرهابيين بقيادة روسيا، الذين واصلوا القصف، ومن جانب الجهة الروسية من المركز المشترك للمراقبة والتنسيق، التي كانت تؤخر بصورة غير معقولة توفير الضمانات الأمنية اللازمة للوصول إلى الأشياء المدمرة.

ووفقا للمعلومات التي تلقيناها قبل ١٥ دقيقة من بدء هذه الجلسة، استأنفت القوات الانفصالية قصف المناطق السكنية من أفدييفكا باستخدام منظومات المدفعية ذات العيار الثقيل. وأصيب العديد من المباني السكنية، وتوجد عدة حرائق في أرجاء البلدة.

وانفجرت إحدى القذائف بالقرب من محطة تدفئة مؤقتة أنشأتها السلطات الأوكرانية لتزويد المقيمين في أفدييفكا بالتدفئة في درجات الحرارة هذه القاسية البرودة.

ويشكل تدمير الهياكل الأساسية الحيوية وبالتالي إيقاع كارثة إنسانية أسلوبا إرهابيا موجها بالدرجة الأولى إلى المدنيين. ويمحو هذا الأسلوب أسطورة الدعاية الروسية عما يسمى بعمال المناجم السلميين الذين يقاتلون السلطات بالبنادق الخاصة بها. فالسكان المحليون لا يفعلون هذا بجيرانهم إطلاقا، ولكن من جاءوا إلى الأراضي الأوكرانية بوصفهم معتدين لتدمير كيان الدولة الأوكرانية لا يترددون في إلحاق الضرر بالمصانع والمنازل وخطوط الكهرباء. وهذا الأسلوب ليس بجديد على القوات الروسية.

وقد ترقى الأعمال المذكورة أعلاه التي ترتكبها روسيا إلى مستوى جريمة حرب. وستضيف أوكرانيا أدلة متصلة بالتصعيد الأخير والهجمات العشوائية على الهياكل الأساسية المدنية إلى دعوانا ضد روسيا بشأن الإرهاب أمام محكمة العدل الدولية. وهذه خطوة أولى ولكنها هامة للغاية لتقديم روسيا إلى العدالة على انتهاكاتها المتصاعدة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأعلنت الحكومة الأوكرانية حالة الطوارئ في أفدييفكا. وتمكنا من الحفاظ على تشغيل نظام التدفئة في مستوى أدنى ومن تجنب تدهور الحالة السريع إلى كارثة إنسانية حقيقية. وأنشئ أحد عشر مركزا للتدفئة، ونشرت عشرات المطابخ الميدانية، وتعمل رياض الأطفال والمستشفيات بأسلوب العمل في حالات الطوارئ. ونشرت وحدات شرطة إضافية لحماية النظام المدني وللمساعدة على تقديم استجابة حسنة التوقيت لحالة الطوارئ.

وأصبحت الحوادث التي وقعت في الأيام الأخيرة اختبارا لآليات الرصد والتنسيق في دونباس. ومنذ اندلاع الأعمال القتالية، طلبت أوكرانيا مرارا وتكرارا، وحرفيا ومئات المرات، من الممثلين الروس في المركز المشترك للمراقبة والتنسيق استخدام نفوذهم لوقف الأعمال العدائية. وجرى تجاهل جميع الطلبات الـ ٢٣٠ التي قدمت خلال الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ١ لوقف الأعمال القتالية في المنطقة المحيطة أفدييفكا ما عدا طلبين. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، دعت أوكرانيا إلى عقد اجتماع عاجل عبر التداول بالفيديو لمجموعة الاتصال الثلاثية بغية نزع فتيل التوترات. ومرة أخرى، لم يظهر الجانب الروسي ووكلائه في دونباس، مدعيا أن هذا لم يكن الوقت المناسب. أحقا؟ أليس هذا الوقت المناسب؟

والرغم من الدعوات الموجهة من جميع الأرجاء إلى وقف لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة، يواصل أعضاء المليشيا القصف نهارا وليلا. ففي ١ شباط/فبراير، وبالرغم من مناشدة مجموعة الاتصال الثلاثية وقفا فوريا وشاملا لإطلاق النار في منطقة أفدييفكا، فإن المقاتلين الروس لم يوقفوا إطلاق النار، بل أطلقوا النار على فريق للإصلاح كان يحاول إصلاح خط الكهربا المتضرر. وقصف المقاتلون المباني السكنية وقصفوا الليلة الماضية أحد الطرق المخصصة لإجلاء المدنيين. وهذه ليست أقل من جريمة حرب.

ولدي صورة هنا ألتمس من المجلس أن ينظر إليها. هذا مبنى سكني في أفدييفكا؛ كان يعيش هناك ١,٥٠٠ شخص على الأقل. وقصف الإرهابيون المبنى، وسارع السكان بالخروج في البرد القارس؛ وكانت درجة الحرارة في الخارج ٢٠ درجة مئوية تحت الصفر. وهذا يتجاوز حدود الشر. وينبغي للجناة، الذين قاموا بإطلاق النار ومن أصدروا الأوامر، أن يواجهوا العدالة، وسيواجهونها.

وينبغي الإشارة إلى أنه حينما كان مضمون النداء المذكور آنفا قيد المناقشة في مجموعة الاتصال الثلاثية، كان الجانب الروسي معارضا للصياغات المتعلقة بأعمال إصلاح الهياكل الأساسية للطاقة والإمدادات بالطاقة. وهذا دليل واضح إضافي على اعتزام الكرملين إحداث كارثة إنسانية في أفدييفكا، على نحو ما فعله، بالمناسبة، الجيش الروسي في حلب منذ وقت ليس ببعيد.

وقتل جنديان أوكرانيان وأصيب ١٤ جنديا خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية. وإجمالا، قتل ٢٠ جنديا أوكرانيا ا وأصيب ١٣٤ جنديا على يد القوات المختلطة الروسية والمقاتلين الذين تساندهم روسيا منذ بداية العام. وندعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بوقف إطلاق النار وضمان تهيئة الظروف الآمنة اللازمة لأعمال الإصلاح.

وتؤكد الهجمات التي وقعت في الأيام الأخيرة على أفدييفكا وبالقرب منها فضلا عن استمرار العدوان الروسي على اتجاهين مهمين. أولا، تواصل روسيا ووكلاؤها في دونباس عرقلة العملية السلمية وتقويضها بالسعي لتحقيق أهدافهم السياسية بالاستخدام العشوائي للقوة. ولا يمكن أن تساورنا أية أوهام إزاء الدور الروسي في تنفيذ اتفاقات مينسك. وكل خطوة لإحراز تقدم في مجموعة الاتصال الثلاثية أو على خط التماس تتعرض لاعتداء سافر آخر على يد المقاتلين الذين تقودهم روسيا.

ثانيا، إن الآليات القائمة التي أنشئت لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار وللمضي قدما في تنفيذ اتفاقات مينسك ليست فعالة بما فيه الكفاية للوفاء بولايتها. وبالرغم من الطابع الملح للحالة، لم تجتمع مجموعة الاتصال الثلاثية سوى بعد ثلاثة أيام من اندلاع الأعمال العدائية، ويبدو أن المجموعة أداة غير فعالة في أية حالة أزمة – وكل هذا بسبب عدم التعاون الروسي. ولا يزال مراقبو بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يواجهون فرض قيود شديدة على حرية تنقلهم في الأراضي الواقعة في نطاق السيطرة المؤقتة للمقاتلين الذين تساندهم روسيا. فهم يفتقرون إلى قدرات الرصد على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع وإلى والوسائل التقنية ذات الصلة.

وشكلت الحوادث حول أفدييفكا عائقا أمام تطلعات روسيا إلى تسوية النزاع في دونباس بالوسائل العسكرية. نعم، أثبت الجيش الأوكراني قوته وقدرته على إبطال الهجوم الروسي. ولكن أوكرانيا تدفع ثمنا باهظا بشكل كبير، وتخسر أفضل أبنائها وبناتها في هذه الحرب.

ونحن حريصون على شعبنا. إن مقتل أي جندي أو مدني بمثابة ندبة أخرى أيضا على روح أوكرانيا. وأطلب من المجلس أن ينظر إلى هذه الصورة؛ فهي تظهر موظفا عمره ٢٦ عاما، أندري كيزلو، الذي قتل في ٢٩ شباط/فبراير بالقرب من أفدييكا. انظر إلى عينيه، سيدي السفير؛ إن أسلحتكم ومواطنيكم هم الذين قتلوه.

(تكلم بالروسية)

أنتم قتلتموه.

(تكلم بالإنكليزية)

وجثا شعبنا على ركبتيه لعلاج من سقطوا من المدافعين عنه. ودفنت جثامين الغزاة الروس في مقابر مجهولة. إننا نسعى

لتحقيق السلام ونبذل قصارى جهدنا ونتخذ كل خطوة لإعادة السلام إلى أوكرانيا. وبالتالي نحن لا ندعو إلى حل عسكري، ونعتقد أنه ينبغي استخدام الوسائل السياسية المتاحة. ويمكن بسهولة إنهاء المجابهة المسلحة. وعلى الاتحاد الروسي التوقف عن تسليح المقاتلين وعن إرسال مرتزقته وأفراده العسكريين إلى أوكرانيا.

هل يعتقد أي أحد أن الصواريخ وقذائف المدفعية تنمو على الأشجار في دونباس؟ ونحن نتكلم عن عشرات، إن لم يكن مئات، الآلاف من طلقات ذخيرة المدفعية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، أشرنا نحن والمراقبون الدوليون إلى زيادة إمدادات الذخيرة والدروع إلى المقاتلين المقدمة من الاتحاد الروسي. ونحن الآن نشهد العواقب.

إن الأمر الواضح أن الوجود الأمني الدولي على أرض الواقع بحاجة إلى تعزيزه، بغية منع تلك الاستفزازات في المستقبل وبالتالي الإسهام في تنفيذ اتفاقات مينسك، وفي نهاية المطاف في التوصل إلى حل سلمي. ومرة أخرى نحث الاتحاد الروسي على الاضطلاع بمسؤوليته عن تنفيذ التزامات مينسك، وعلى وجه التحديد أحكامها الأمنية والإنسانية. ونناشد روسيا وقف دعمها للإرهابيين ووقف بناء الجيوش الإرهابية المختلطة في شرق أوكرانيا فضلا عن تعزيز القوات العسكرية على طول الحدود الشرقية لأوكرانيا.

وعلاوة على ذلك، ندعو الاتحاد الروسي إلى عدم توسيع إطار التصعيد. وبالأمس قصفت القوات العسكرية الروسية ودمرت طائرة أوكرانية من طراز أنطونوف An-26 حين كانت تقوم بالتحليق في منطقة مستودع الغاز في أوديسا في البحر الأسود، في المنطقة البحرية الخالصة لأوكرانيا. وفي هذه المرة لم ينقذ طاقم الطائرة من القصف الروسي سوى صدفة ميمونة. والله وحده يعلم ما سيحدث في المرة المقبلة.

وثمة علاج بسيط إلى حد ما من شأنه وقف هذا العدوان الروسي على بلدي ومنع المزيد من معاناة المدنيين. فما يلزم أن يقوم به المجتمع الدولي هو زيادة الضغط على المعتدي وحث الاتحاد الروسي على الخروج من أوكرانيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمةالآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، والتي رسمت صورة تبعث على القلق للأحداث الجارية ومعاناة السكان في شرق أوكرانيا.

إن ما يحدث في الأساس واضح تماماً. فكييف تحاول استخدام الاشتباكات التي حرضت عليها هي نفسها كذريعة للتنصل التام من تنفيذ اتفاقات مينسك الموقعة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ والمؤيدة بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ولكن مهما حاول الجانب الأوكراني تصوير الأمور بشكل مختلف، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن والإدلاء ببيانات تقلب الحقائق رأساً على عقب، هناك كم هائل من المعلومات، بما في ذلك الاعترافات العلنية لمسؤولين أوكرانيين، وصولاً إلى مستوى رئيس البلاد، وهي اعترافات دامغة بدرجة لا تسمح بإنكار السياسات الهدامة لكييف وقواتها المسلحة.

في ٣ كانون الثاني/يناير، أكد وزير الدفاع الأوكراني بُلتوراك أن القوات المسلحة الأوكرانية استولت على مواقع جديدة في المنطقة الرمادية، مع المزاعم الغوغائية بأن ذلك لا يعد انتهاكاً لاتفاقات مينسك لأن الأراضي المحتلة تنتمي إلى أوكرانيا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، فإن وزير الداخلية أفاكوف، الذي كان يتحدث إلى حرس الحدود الأوكراني، قد حثهم على الاستعداد

للاستيلاء على حدود الدولة في عام ٢٠١٧. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس بوروشينكو على الملأ أن أوكرانيا لن تفعل شيئاً فيما يتعلق بالإصلاح السياسي قبل أن تستعيد السيطرة الكاملة على حدودها مع روسيا، في نهج يفسد تماماً محتوى حزمة مينسك من التدابير ويجعلها عن قصد غير قابلة للتحقيق، من الناحية العملية. وأخيراً، فقد أكمل نائب وزير الدفاع بافلوفسكي الصورة أمس حين أبلغ الصحافة مزهواً بأن فتيانه الأبطال يتحركون إلى الأمام حيثما استطاعوا، متراً بعد متر، وخطوة بعد خطوة.

وكان لهذا الخطاب الحربي النزعة بشكل صريح عواقب حقيقية جداً، كما يتبين بوضوح من التقارير الأخيرة لبعثة المراقبة الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأكد مراقبون أن التصعيد قد حرضت عليه قوات الأمن الأوكرانية. وفي ليلة ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، سجلت كاميرا البعثة في منجم أوكتيابراسكايا تبادلاً لإطلاق النار بشكل كثيف بين القوات المسلحة الأوكرانية والميليشيات سبقه قصف من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، أي من مواقع قوات الأمن. وفي الوقت نفسه، رصدت كاميرا أخرى لبعثة المراقبة الخاصة تبادلاً لقصف مدفعي عنيف في أفدييفكا بدأ بخمسة عيارات نارية أطلقت من الشمال إلى الجنوب، ما يعني أنه كان من مواقع القوات الأوكرانية أيضاً. وفي الليلة التالية، ليلة ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، سجلت كاميرا البعثة في أفدييفكا ١٥ طلقة أطلقت من اتجاه الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، وأيضاً من جانب قوات الأمن التابعة لكييف، حيث قصفت مواقع الميليشيات. وأعقب ذلك قتال استمر ساعات في المنطقة الصناعية لأفدييفكا. وكانت تلك هي نفس الصورة على الجهة الجنوبية. ووفقاً لكاميرا البعثة في شيروكيني، حدث تبادل لإطلاق النار بشكل مكثف ليلة ٢٨ كانون الثاني/يناير سبقه إطلاق ٢٠ طلقة نارية من الغرب إلى الشرق، ومرة أخرى، كان هذا من مواقع القوات الأوكرانية في اتجاه أرض المتمردين، وأعقب ذلك معركة أخرى.

ووفقا لبيانات البعثة الخاصة بالفترة من ٢٦ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير، فإن القصف العشوائي للمناطق السكنية الخاضعة لسيطرة المتمردين، والآتي من مناطق نشرت فيها قوات أمن أوكرانية، أدى إلى إصابة مدنيين في بريانكا ودمر أكثر من عشرة منازل في بريانكا، ودونتسكي وأولنيفكا وزايتشنكو وكالينوف ونوفوليكساندريفكا وبرفومايسكه. وقد واصلت البعثة مراقبة المعدات العسكرية للقوات الأوكرانية في المنطقة الأمنية. وخلال الفترة بين ٢٦ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، اكتشف المراقبون وجود أربع دبابات في أفدييفكا وثلاثة مدافع هاوتزر في ميكولايفكا، فضلا عن رصد اختفاء ٧٦ دبابة و ١٠ مدافع هاون و ١٨ مدفع ميدان من مستودع قوات الأمن. ولم يكن هناك في واقع الأمر إلا حوالي ٦ في المائة من العتاد العسكري الذي جرى تخزينه.

وهكذا بدأت موجة جديدة من التوترات التي تصاعدت حدتها أكثر فأكثر منذ ذلك الحين. ووفقاً لتقرير بعثة المراقبة الخاصة يوم أمس، ارتفع عدد الانتهاكات بصورة يوميةً، ليصل إلى ١٠ ٣٠٠ دوي لقذائف المدفعية في غضون ٢٤ ساعة. وفي الوقت نفسه، فإن الإحصاءات عن القيود المفروضة على وصول البعثة غنية عن التوضيح – ففي سبع من حالات تسع كانت القوات الأوكرانية هي التي تضع العقبات في طريقها. والأرقام تشهد على حقيقة أنه، بدلاً من محاولة تطبيع الأوضاع في منطقة دونباس والتوصل إلى حلول توفيقية معقولة في إطار صيغة نورماندي وإطار عمل مجموعة الاتصال الثلاثية، تحاول السلطات الأوكرانية جاهدة تحقيق حل عسكري للنزاع.

ومن الملامح الأخرى التي تلفت الانتباه أن أي تدهور خطير للوضع في منطقة دونباس يتزامن بشكل مثير للدهشة مع زيارات خارجية من جانب القيادة الأوكرانية. ومن الواضح

أنه هكذا تأمل كييف إبقاء الأزمة التي خلقتها بنفسها على جدول الأعمال الدولي وفي الوقت نفسه استمالة رؤساء الحكومة المنتخبين حديثاً بسياسات المواجهة الطائشة التي تتبعها. ولكن، بطبيعة الحال، فإن القيادة الأوكرانية في حاجة إلى المال، الذي تأمل في انتزاعه من الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية المختلفة، والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية من خلال تقديم نفسها كضحية للعدوان.

ويبدو أن كييف لا تأبه كثيراً للتكلفة الإنسانية لهذه السياسة. فهي تستخدم بكثافة أنواعاً ثقيلة من الأسلحة حول القرى والمناطق السكنية والمدارس والمستشفيات، بما في ذلك المدفعية الثقيلة وبطاريات إطلاق الصواريخ المتعددة، التي وفقاً لحزمة تدابير مينسك المبرمة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ كان يتعين سحبها من خط التماس منذ فترة طويلة. وهناك مدنيون بين القتلى والجرحى. ونتيجة لهجمات قوات الأمن الأوكرانية، تضررت محطة تنقية المياه في دونيتسك ومصنع فحم الكوك في أفدييفكا وباتت حياة عمال المناجم في خطر.

وبغية منع وقوع كارثة إنسانية وإعادة الوضع إلى المسار السياسي مرة أخرى، يجب أن يكون المجتمع الدولي حازما ومتسقاً. وفي هذا الصدد، فقد وجه مجلس الأمن رسالة مهمة في ٣١ كانون الثاني/يناير (SC/12700) عندما اتحدت كلمته في الدعوة إلى وقف إطلاق النار فوراً والاحترام الصارم لحزمة مينسك. وبالأمس أصدرت مجموعة الاتصال الثلاثية بياناً بنفس الروح عندما دعت إلى الامتثال الكامل لنظام وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة التي تشملها اتفاقات مينسك. ونتوقع أن نرى إجراءات فعالة من جانب بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون بغية نزع فتيل التوتر في أسرع وقت ممكن. والمشاركون في صيغة نورماندي، وأولئك الذين يمكنهم ممارسة التأثير الأكبر على كييف، يتحملون مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في أن القوى الرشيدة في أوكرانيا نفسها، فضلاً عن المهتمين بإيجاد حل لمثل هذه الحالات بالوسائل السياسية، لن تسمح للوضع في جنوب شرق أوكرانيا بأن يتحول إلى سيناريو أسوأ الحالات، وتركز الاهتمام والجهود، عوضاً عن ذلك، على ضمان الامتثال لاتفاقات مينسك.

اليوم، قال الرئيس بوروشينكو إنه أمر شخصياً الوفد الأوكراني بالدعوة إلى عقد جلسة المجلس اليوم. ولدى دعوته لانعقاد المجلس اليوم، اقترح الممثل الدائم لأوكرانيا إعداد وثيقة لمجلس الأمن مبنية على أساس البيان الذي أصدرناه في ٣١ كانون الثاني/يناير. وللأسف، فإن البيان الجامح البغيض الذي استمعنا إليه اليوم من أوكرانيا يدل على أن الوفد الأوكراني هنا في نيويورك مستمر في السير على طريق الحرب، وهو أمر مؤسف للغاية.

السيد ديلاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تدين فرنسا بشدة استئناف القتال في شرق أوكرانيا خلال الأيام القليلة الماضية، وتحديداً في أفدييفكا. نحن نتعامل مع أسوأ تصعيد في العنف وأعلى معدل لانتهاكات وقف إطلاق النار شهدناه منذ شهور. وقد اقترن ذلك بارتفاع عدد الضحايا، بما في ذلك في صفوف المدنيين، فضلاً عن تدهور خطير في الوضع الإنساني، الأمر الذي نتابعه عن كثب. ونحن مضطرون إلى استنتاج أنه لا الأمن ولا الوضع الإنساني قد تحسنا منذ المشاورات التي عقدناها حول هذا الموضوع قبل يومين، رغم أن المجلس قد دعا بالإجماع إلى استعادة وقف إطلاق النار فوراً (SC/12700).

تدعو فرنسا، في ذلك الصدد، جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتؤيد النداء الذي وجهته مجموعة الاتصال الثلاثية بالاستعادة الفورية لوقف إطلاق النار، وفقا لأحكام اتفاقات مينسك، ولا سيما فيما يتعلق بحظر استخدام الأسلحة الثقيلة وسحبها. ويجب كذلك تنفيذ فض اشتباك القوات على

جانبي خط التماس من دون تأخير. إننا نتوقع أن يمتنع كلا الطرفين عن أي استفزاز قد يزيد من تفاقم الحالة. كما أننا ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على الانفصاليين.

إن عمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دعم وقف إطلاق النار ووقف التصعيد أمر أساسي. وندعو جميع الأطراف في الميدان إلى كفالة إمكانية الوصول والأمن لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أفدييفكا، وكذلك في جميع مناطق النزاع، على النحو المنصوص عليه في ولاية البعثة.

تشكل الحالة الإنسانية مصدر قلق خاص بالنسبة لنا، حيث يواجه السكان المدنيون أحوالا جوية بالغة الشدة في ظل انقطاع إمدادات المياه والكهرباء في عدة مناطق، بما في ذلك في أفدييفكا. ونحث الأطراف على التصرف بأسرع ما يمكن من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان المدنيين على أرض الواقع. إن الامتثال دون تأخير لفترات الهدوء أمر ضروري للتمكين من إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية في المناطق المتضررة من القتال ولإغاثة السكان. ونعتقد أن ذلك أمر حتمي. كما تُذكر الأزمة الراهنة بالأهمية الحاسمة للوجود المستمر للوكالات الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة.

وتُذكر فرنسا، في مواجهة التصاعد الجديد في العنف، بأن حل الأزمة في أوكرانيا لا يمكن أن يكون عسكريا؛ بل يجب أن يكون سياسيا. ولذلك السبب، يظل تنفيذ اتفاقات مينسك، أكثر من أي وقت مضى، السبيل الوحيد للمضي قدما نحو إيجاد حل سلمي للنزاع. وتواصل ألمانيا وفرنسا مشاركتهما الكاملة في الجهود الدبلوماسية في إطار صيغة نورماندي. وعلى الرغم من أننا ندرك حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به والتحديات التي يتعين التغلب عليها، فإننا مقتنعون بأن العمل في إطار هذه الصيغة، وهي الصيغة الوحيدة التي تجمع أوكرانيا وروسيا معا حول طاولة واحدة على المستوى السياسي، ضروري ويجب أن يستمر. وعلى وجه الخصوص، جعل العمل بصيغة نورماندي من الممكن تخفيف حدة القتال في الأشهر الأخيرة وتقليل عدد الخسائر البشرية في الميدان، فضلا عن تنفيذ تدابير لبناء الثقة في المجالين الأمني والإنساني، فيما يتعلق بإعادة إرساء وقف إطلاق النار وتنفيذ مناطق فض الاشتباك أو حتى القيام بعمليات تبادل للأسرى.

وعلى الرغم من استمرار القتال، يبقى عدد الخسائر في صفوف المدنيين أقل بست مرات منذ توقيع مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، وفقا لتقديرات وكالات الأمم المتحدة. ونركز في جهودنا حاليا على وضع خريطة طريق مشتركة من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم متزامن فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والسياسية لاتفاقات مينسك. ولا يمكننا إحراز تقدم إلا عن طريق المضي قدما على هذين المسارين. وتشترك ألمانيا وفرنسا في الاعتقاد بأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما الآن، وأن الجزاءات الأوروبية التي فُرضت في بداية الأزمة مرتبطة بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وبالنسبة لفرنسا، فإن إيجاد حل للأزمة في شرق أوكرانيا يمثل أولوية رئيسية أكثر من أي وقت مضى. وسنواصل بلا كلل، إلى جانب ألمانيا، جهودنا الرامية إلى التوسط في إطار صيغة نورماندي، إذ أنه لا يوجد حاليا أي حل بديل عملي، ولأن كل نتيجة تتحقق على أرض الواقع مهمة. وهدفنا ما زال يتمثل في استعادة السيطرة الأوكرانية على جميع حدودها المعترف بها دوليا، والتي، نُذكر بأنها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إعادة بسط سلطتها على القرم.

ويجب على الجميع الآن، في هذا السياق الصعب، تحمل مسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم. ونرى أن تلك هي الرسالة الرئيسية التي ينبغي أن يرسلها المجلس، وهي الروح التي نحن

على استعداد للنظر بها في أي مشروع بيان رئاسي يمكن أن يعتمده المجلس.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بكم، سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأشيد بكم على ما بدأتم به، وأؤيد اقتراحكم المتعلق بإعداد مشروع بيان رئاسي بشأن هذه المسألة الهامة.

كما أوضح مقدمو الإحاطات الإعلامية، سيدي، فإننا نبدأ رئاستكم – للأسف – في مرحلة مثيرة للقلق بالنسبة لشرق أوكرانيا. وينبغي أن يجعلنا تصاعد القتال الباعث على القلق في ذلك الجزء من بلدكم جميعا نشعر بالقلق. إنه يؤدي إلى مزيد من الخسائر في أرواح المدنيين والعسكريين على حد سواء. وهو يتسبب في تفاقم معاناة من يعيشون هناك، حيث يجبر المزيد منهم على الفرار من ديارهم. وليست هناك نهاية في الأفق. ويتحدث الناس، في مدن مثل أفدييفكا، عن وابل لا نهاية له من قذائف المدفعية والصواريخ. ويتحدثون عن انقطاع إمدادات الكهرباء وانخفاض درجات الحرارة، وعن دفن ذويهم في الثلج. و لم تأت هذه الأحداث من فراغ. وهي ليست جديدة. والمجلس يعلم تمام العلم الأسباب الجذرية لهذا العنف وعدم الاستقرار. إن هذا ما يحدث عندما تتجاهل روسيا حق أوكرانيا السيادي في اختيار مصيرها. وهذا ما يحدث عندما تقوض روسيا السلامة الإقليمية لأوكرانيا بضم القرم بصورة غير قانونية. وهذا ما يحدث عندما يقف العسكريون الروس جنبا إلى جنب مع الانفصاليين الذين زودوهم بالعتاد وسلحوهم ودربوهم. إن هذه حقيقة لا يمكن لمجلس الأمن أن يقبلها، ويجب ألا يقبلها. ويتعين علينا اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد لهذا التصاعد في العنف قبل أن يخرج عن نطاق السيطرة.

وأشيد بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمركز المشترك للمراقبة والتنسيق في التوصل إلى هدنة، تسمح بإجراء إصلاحات حاسمة. فمن شأن تلك الجهود أن تساعد على استعادة خدمات المرافق الحيوية والسماح بإجلاء المدنيين. وأحث جميع الأطراف على دعم تلك الجهود وتيسير وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى المنطقة.

غير أن هذه الإجراءات ليست سوى ضمادة مؤقتة لجرح حدث نتيجة إصابة برصاصة. وينبغي لجميع الأطراف ممارسة ضبط النفس لكي تصبح أي هدنة هشة قصيرة الأجل وقفا شاملا ومستداما لإطلاق النار. وهذا يعني على وجه الخصوص إنهاء الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة العشوائية العالية العيار، مثل نظم صواريخ غراد. إن استخدام تلك الأسلحة، انطلاقا من المناطق المدنية وضدها، لا يتجاهل اتفاقات مينسك فحسب؛ بل إنه رفض بغيض لقواعد النزاع. ويجب سحب هذه الأسلحة من خط التماس، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مينسك.

وإننا كذلك بحاجة إلى معالجة الأسباب الكامنة للقتال. فمن الواضح أن أي حل للأزمة الأوكرانية يجب أن يكون سياسيا لا عسكريا، كما اعترفنا جميعا بذلك في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). إن اتفاقات مينسك هي السبيل المجدي الوحيد نحو السلام الطويل الأجل في أوكرانيا. فلنحث، إذن، جميع الأطراف على تجديد تعهدها بالوفاء بالتزاماتها كاملة بموجب اتفاقات مينسك. ونؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها فرنسا وألمانيا في إطار صيغة نورماندي نحو كفالة التنفيذ الكامل، ونحن ممتنون للغاية على استثمارهما الهائل في هذه العملية حتى الآن.

أود أن أختتم كلامي بهذه الخاطرة الأخيرة. كثيرا ما نسمع من الحكومة الروسية –كما سمعنا اليوم – عن أن كل المشاكل في شرق أوكرانيا هي نتائج مترتبة على أعمال تقوم بها الحكومة الأوكرانية. هذه ببساطة ليست الحقيقة. إنها عكس الواقع. إن روسيا والانفصاليين الذين تدعمهم يتحملون كامل المسؤولية عن بدء واستمرار النزاع في شرق أوكرانيا. وكما أوضحت رئيسة الوزراء البريطانية في واشنطن العاصمة، في الأسبوع الماضي، فإن

المملكة المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا في دعم كامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد بعث المجتمع الدولي مؤخرا – من خلال قرار الجمعية العامة بشأن الحالة في القرم في كانون الأول/ديسمبر – بنفس الرسالة الواضحة إلى روسيا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعرب مجلس الأمن برمته، بما في ذلك روسيا، عن نفس الشيء في بيان متفق عليه (SC/12700)، مفاده أننا نؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية

غير أن الكلمات الروسية لا تشبه الأفعال الروسية. إننا بحاجة إلى أن تمتثل روسيا لالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. ونحن بحاجة إلى أن تقوم روسيا بوقف تجهيز وتسليح الانفصاليين وأن تستخدم نفوذها، بدلا من ذلك، لضمان وفاء الانفصاليين بالتزاماتهم بموجب اتفاقات مينسك. ونحن بحاجة إلى أن تسحب روسيا قواتها من جميع أنحاء أوكرانيا. ويشمل ذلك شبه جزيرة القرم، التي لا نعترف بضمها غير القانوني، ولن نعترف به.

لا يمكن رفع الجزاءات ضد روسيا حتى يحدث ذلك. ويعود إلى شعب أوكرانيا أمر تقرير مستقبل بلده. ويجب السماح لأوكرانيا باتخاذ القرارات السيادية الخاصة بها.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان، ووكيل الأمين العام أوبراين والسفير أباكان على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة والشاملة اليوم.

هذا أول حضور لي في هذه القاعة بصفتي الممثلة الدائمة للولايات المتحدة. وإنه لشرف عظيم لي أن أجلس خلف اللوحة التي تحمل اسم الولايات المتحدة، وأن أسير على خطى العديد من عمالقة الدبلوماسية الأمريكية. مما يبعث على التواضع أن يكون المرء جزءاً من هيئة تتحمل مسؤولية لا تقل عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس. إن الولايات المتحدة عازمة على الدفع من أجل العمل. وليس هناك وقت نضيعه.

وأعتبر أن من المؤسف أن تكون مناسبة حضوري الأول هنا مناسبة أدين فيها الأعمال العدوانية لروسيا. وهذا مؤسف لأنه ردّ على حالات كثيرة جداً على مدى سنوات عديدة اضطرّ فيها ممثلو الولايات المتحدة إلى القيام بذلك. وينبغي ألا يكون الحال كذلك. إننا نريد تحسين علاقاتنا مع روسيا. ومع ذلك، فإن الحالة المتردية في شرقي أوكرانيا هي حالة تتطلب إدانة واضحة وقوية لأفعال روسيا. لقد أدى التصاعد المفاجئ في القتال في شرقي أوكرانيا إلى محاصرة آلاف المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية. والأزمة آخذة في الانتشار، مما يعرض للخطر آلافاً آخرين. ولا بدّ من وقف تصاعد العنف.

تقف الولايات المتحدة مع شعب أوكرانيا، الذي عانى لمدة ثلاث سنوات تقريباً تحت الاحتلال والتدخل العسكري الروسيين. وستتواصل الأزمة إلى أن تحترم روسيا والانفصاليون الذين تدعمهم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ليس شرقي أوكرانيا، بطبيعة الحال، الجزء الوحيد من البلد الذي يعاني بسبب أعمال روسيا العدوانية. وتواصل الولايات المتحدة إدانة الاحتلال الروسي للقرم والدعوة إلى وضع حد فوري له. إن القرم جزء من أوكرانيا. وستبقى جزاءاتنا المتصلة بالقرم قائمة حتى تُعيد روسيا السيطرة على شبه الجزيرة هذه إلى أوكرانيا.

يتمثل المبدأ الأساسي للأمم المتحدة في أنه ينبغي للدول أن تعيش جنباً إلى جنب في سلام. وهناك مسار واضح لاستعادة السلام في شرقي أوكرانيا – إنه التنفيذ الكامل والفوري لترتيبات مينسك، التي لا تزال الولايات المتحدة تدعمها. إن المخاطر كبيرة بالنسبة للناس في شرقي أوكرانيا. ومع كل يوم يمر، يزيد عدد الناس المعرضين لخطر التجمّد حتى الموت أو الوفاة من انفجار قذيفة هاون.

وتدعو الولايات المتحدة روسيا ومجموع القوات الانفصالية التي تدعمها روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها في ترتيبات مينسك والاستعادة والاحترام الكاملين لوقف إطلاق النار. وتقتضي ترتيبات مينسك بفض اشتباك القوات وسحب الأسلحة الثقيلة على جانبي خط التماس. تلك هي الصيغة لوقف مستدام لإطلاق النار. إن سحب القوات وإخراج الأسلحة الثقيلة من المنطقة سينقذ الأرواح. ويجب أيضاً منح بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الإمكانية الكاملة للوصول دون عوائق. يمكن لوجود مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يساعد على تهدئة التوترات.

والتعاون بشأن هذه المسألة أمر ممكن. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أيدت كل من روسيا وأوكرانيا دعوة هذا المجلس بالإجماع (SC/12700) للعودة إلى وقف لإطلاق النار. وهذه هي المرة الأولى منذ سنوات التي تمكن المجلس فيها من الاتفاق بشأن أوكرانيا. وينبغي للأطراف في الميدان أن تصغي إلى تلك الإشارة وتوقف نيرانها. وتتوقع الولايات المتحدة أن أولئك الذين يمكن أن يؤثروا على الجماعات التي تقاتل – وبخاصة روسيا – سيفعلون كل شيء ممكن لدعم وقف تصاعد العنف.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان؛ والسفير أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا؛ ووكيل الأمين العام أوبراين على إحاطاتهم الإعلامية.

ما فتئت الصين تتابع الحالة في شرقي أوكرانيا عن كثب، وهي قلقة إزاء الأعمال العدائية المتكررة التي أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وأحطنا علماً بحقيقة أن بلدان صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي في مينسك قد عقدت مشاورات بشأن تنفيذ ترتيبات مينسك وتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الأوكرانية. وندعو أطراف النزاع إلى الامتثال الصارم لنظام وقف إطلاق النار، والبقاء ملتزمين بإيجاد حل سياسي. يجب أن يكون هناك حل أساسي وطويل الأجل لهذا النزاع من شأنه أن يفي بالحقوق والتطلعات المشروعة لجميع المناطق والمجموعات العرقية ويعالج الشواغل المعقولة لجميع الأطراف المعنية، من أجل تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف.

ترى الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وإنفاذ وقف الأعمال العدائية والعنف، وتنفيذ ترتيبات مينسك. ويجب أن تظل ملتزمة بالسعي إلى إيجاد حل شامل ودائم ومتوازن للمسألة الأوكرانية عن طريق الحوار والتشاور، من أجل المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا، وعلاقات الوئام بين جميع المجموعات الإثنية والتعايش السلمي بين أوكرانيا وبلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة دعم كل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة الأوكرانية. وينبغي لمناقشات المجلس بشأن هذه المسألة أن تُسهم في تخفيف التوترات على أرض الواقع، وفي إيجاد حل مناسب للمسألة الأوكرانية.

السيد توريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والسفير أباكان ووكيل الأمين العام أوبراين على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جداً.

وكما ذكرتنا الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن النزاع في دونباس قد استمرّ حتى الآن لفترة ثلاث سنوات تقريباً. ويؤدّي كل يوم يتواصل تأججه فيه دون حل إلى مزيد من القتلى والجرحى، فضلاً عن الخوف وعدم اليقين بالنسبة للمدنيين. إن التداعيات الإنسانية للتدهور الراهن في المنطقة تبعث على الانزعاج الشديد. وقد توقف الحصول على الاحتياجات

الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والتدفئة. ويتأثر ١٦ ألف شخص بأضرار حادّة، مع ورود تقارير عن وجود ٠٠٠ ٢ طفل في أفدييفكا بحاجة إلى المساعدة.

وندعو جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين تماشياً مع القانون الدولي الإنساني. ويجب على الجهات الفاعلة الإنسانية الوصول إلى كامل الإقليم الأوكراني، بما في ذلك المناطق خارج سيطرة الحكومة الأوكرانية. إن التصعيد الأخير في العنف يشكل خرقاً واضحاً للنقطة الأولى من ترتيبات مينسك، التي تدعو إلى الوقف الفوري والكامل لإطلاق النار. إن وقف الأعمال العدائية أمر أساسي للأمن، الذي هو بدوره شرط أساسي لإيجاد حل سياسي دائم للتراع. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والعمل الصعب لبعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا. ويجب ضمان الوصول الآمن والكامل ودون عوائق لمراقبيها.

وبصفتنا بلداً صغيراً ملتزماً بنظام دولي قائم على القواعد، تعتمد السويد على الالتزام الصارم بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي. يشكل انتهاك تلك المبادئ والالتزامات الرئيسية خطراً على النظام الأمني الأوروبي، وهي بالتالي إحدى الشواغل الأساسية بالنسبة لنا جميعاً.

يجب أن تحترم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً، كما أكدنا جميعاً في البيان الصحفي لمجلس الأمن (SC/12700) المؤرّخ ٣١ كانون الثاني/يناير. وينبغي ألا يغيب عن بالنا من هو المعتدي ومن هو الضحية في هذا التراع. وإننا نلقي الضوء على مسؤولية روسيا تحديداً في هذا الصدد، ونشدد على أن روسيا يمكن أن تستخدم نفوذها لإنهاء العنف، إذا رغبت في ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا ننسى ضم روسيا غير القانوني للقرم وسيباستوبول، في انتهاك واضح للقانون الدولي، بما في ذلك قواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتماشياً مع النداءات المتسقة من الاتحاد الأوروبي، تدعو السويد إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل لترتيبات مينسك. ويجب أن تظل الجزاءات قائمة ضد روسيا إلى أن تنفّذ ترتيبات مينسك تنفيذاً كاملاً. ونحيي ونؤيد الجهود التي تبذلها فرنسا وألمانيا في صيغة نورماندي. وأخيراً، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكيلَي الأمين العام فيلتمان وأوبراين والسفير أباكان على إحاطاتهم الإعلامية المفصّلة. إن ما سمعناه منهم زاد من قلقنا العميق إزاء تصعيد التوترات في منطقة دونباس خلال الأيام القليلة الماضية. لهذا السبب، نحث جميع الأطراف المعنية على وضع حد فوري للقتال الشديد الذي اندلع حول أفديفكا، حيث استُخدمت فيه الأسلحة الثقيلة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك، وسبّب المعاناة للسكان المدنيين. إننا نحثها على الاتفاق على خطوات ملموسة وفورية بغية عكس مسار التدهور في الحالة الأمنية. وذلك يشمل العودة إلى وقف إطلاق النار دون تأخير، وهو ما التزمت به مرارا وتكرارا، فضلا عن مباشرة فك الارتباط في المناطق المحددة بوجه خاص في أيلول/سبتمبر، وسحب الأسلحة الثقيلة بما يتماشى مع أحكام اتفاقات مينسك.

ثانيا، نحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة. ففي ظل ظروف فصل الشتاء القاسية هذه، مع انخفاض الحرارة إلى درجة التجمّد، هناك آلاف الأرواح من كلا الطرفين في خطر على جانبي خط التماس بسبب تدمير المحطات المحلية لتوليد الطاقة الكهربائية وتنقية المياه. فالمطلوب اتخاذ كل الإجراءات الآيلة إلى استعادة الحصول بالكامل على المياه والكهرباء والتدفئة بلا تأخير، بغية الحيلولة دون المزيد من المعاناة. لذلك، ندعو جميع الأطراف إلى

السماح بإصلاح الهياكل الأساسية البالغة الأهمية بصورة عاجلة، من أجل إفساح المجال أمام بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإنسانية للوصول الآمن والكامل وغير المقيد. وحماية السكان المدنيين يجب أن تظل أولوية قصوى لجميع الجهات. وفي هذا الصدد، فإن بلدي استجاب بسرعة إلى النداء الإنساني وساهم بتقديم مبلغ مليون يورو إلى برنامج الأغذية العالمي وبرامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن الأمن الغذائي والتوعية بخطر الألغام في المناطق المنكوبة بالصراعات.

ثالثا، إن ما نشهده من انتهاك صارخ لوقف إطلاق النار غير مقبول. فالتطورات الأخيرة تمثل انتهاكا خطيرا لاتفاقات مينسك. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تنفيذها هو السبيل الوحيد إلى حل سياسي للأزمة. وفي هذا الصدد، تكرر إيطاليا دعمها الكامل للدور الذي يضطلع به فريق نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تيسيرا للحوار. ونرى أنه من الضروري استئناف المفاوضات دونما إبطاء، ونتوقع التزاما بنّاء مع نتائج ملموسة بوجود فريق الاتصال الثلاثي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر بموقف إيطاليا المعروف جيدا تجاه دعم السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتأكيد على أن الحوار والإرادة السياسية يجب أن يغلبا الحل العسكري. ونشجع جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها وفاء كاملا من أجل التوصل إلى حل شامل ومستدام للأزمة في أوكرانيا.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على تزويدنا بآخر المستجدات عن الحالة على أرض الواقع. إن اليابان تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في شرق أوكرانيا وما يترتب عليها من آثار خطيرة على السكان المدنيين المحليين. ونشعر بخيبة الأمل لأن وقف إطلاق النار، كما سمعنا للتو، لم يراعَ على أرض الواقع، حتى ونحن نتكلم الآن.

وتدعو اليابان بشدة إلى العودة فورا إلى نظام وقف إطلاق النار على النحو الذي أُعرب عنه في البيان الصحافي لمجلس الأمن (SC/12700) الذي صدر في ٣١ كانون الثاني/يناير. وتحيط اليابان علما ببيان فريق الاتصال الثلاثي يوم أمس الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس، وتوفير وصول المساعدات الإنسانية دون عائق إلى السكان المتضررين. والتنفيذ الكامل والسريع لهذه التدابير أمر بالغ الأهمية للتخفيف من حدة معاناة السكان، والحيلولة دون مزيد من التصعيد. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى العمل بسرعة وبحسن نية.

وتؤمن اليابان إيمانا قويا بأن الحالة في أوكرانيا لا يمكن حلّها إلاّ بالوسائل الدبلوماسية وبالاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما الالتزام القانوني باحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تشعر كازاخستان ببالغ القلق إزاء الحالة المتدهورة في شرق أوكرانيا بشكل خطير وما يترتب عليها من آثار صعبة على السكان المدنيين المحليين، الأمر الذي يؤدي إلى وفيات وإصابات والعديد من المشاكل الإنسانية. ونتقدم بتعازينا الصادقة والعميقة عقب الخسائر في أرواح المدنيين، التي نعتبرها غير مقبولة. ونعرب عن تقديرنا لوكيلَي الأمين العام فيلتمان وأوبراين، وللسفير أباكان على معلوماتهم المستكملة، وكذلك على جهودهم الرامية إلى حل الصراع.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى بعض النقاط الرئيسية. إننا مهتمون جدا باستقرار أوكرانيا، آخذين كل ما حدث والحالة الراهنة على أرض الواقع بعين الاعتبار. ونعرب عن شواغلنا الصادقة تجاه مصير الشباب والنساء وجميع الفئات الضعيفة في منطقة الأزمة، فضلا عن التأثير الذي يلحق بالأجيال المقبلة.

وفي آذار/مارس الماضي، عمد رئيس بلدي الذي ساهم في إطلاق صيغة نورماندي إلى القول في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة إن إنهاء الصراع في شرق أوكرانيا ينبغي أن يكون أولوية قصوى مشتركة. فالصراعات ينبغي تسويتها من خلال المفاوضات.

وكازاخستان مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا يوجد بديل لحل الأزمة في أوكرانيا إلاّ من خلال الوسائل السلمية، استنادا إلى تقيّد جميع المشاركين بالتزاماتهم وفقا لمعايير وقيم القانون الدولي والمبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة. لذلك، ندعو إلى الامتثال الصارم للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المتعلق باتفاقات مينسك.

وتؤيد كازاخستان تمام التأييد أنشطة فريق الاتصال الثلاثي وأفرقته العاملة المعنية بتنفيذ تدابير بناء الثقة في المجالات الأربعة التي تشملها. ونرحب بنتائج اجتماع فريق الاتصال الذي انعقد في مينسك بتاريخ ١ شباط/فبراير. كما نعتقد أنه ينبغي الحيلولة دون أي تصعيد إضافي في حالة التوتر القائمة، بغية تفادي أن تصبح هذه الحالة أشد سوءا. وأي تفاقم للحالة في الظروف الراهنة يمكن أن يخلّف عواقب لا يمكن التنبؤ بها على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي. وندعو الأطراف إلى سحب أسلحتها الثقيلة من خط التماس. ونحن على استعداد لمساعدة السكان، ودعم جهود الوساطة الدولية، وتيسير عملية التفاوض بين جميع الأطراف وزعمائها، بهدف تسوية هذه الحالة في أسرع وقت ممكن.

وتواصل كازاخستان تقديم المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. ويجب على جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها حيال توفير حرية الوصول إلى المساعدة الإنسانية في منطقة الصراع. ونعتقد أن التطبيع الكامل للحالة في البلد لا يمكن أن يتحقق إلاّ مع الانتعاش الاقتصادي في أوكرانيا، الذي ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي المطلوب. لذلك، ندعو إلى تدابير بناء الثقة الاقتصادية المزمع اتخاذها. وتعتزم كازاخستان العمل بطريقة متوازنة وغير منحازة، على قدم المساواة، مع جميع أعضاء مجلس الأمن لتعزيز التوصل إلى حل توفيقي وتوافق الآراء من أجل المساعدة على تحقيق حل مبكر للأزمة، مع مراعاة الأهمية القصوى لصون السلم والأمن وتعزيزهما. وندعو جميع الأطراف إلى إظهار الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية لكفالة العودة الفورية إلى نظام وقف إطلاق النار.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه المرة هي الأولى التي أتكلم فيها، سيدي، منذ أن تبوأ بلدكم رئاسة مجلس الأمن، أود أن أهنئكم بحرارة وأن أتمنى لكم كل النجاح. وإنني أؤكد لكم الدعم الكامل من الوفد السنغالي. وأود أيضا أن أثني على مهارة الوفد السويدي وكفاءته والطريقة الشفافة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم بحضور وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان، والسفير أباكان، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، الذين شكلت معلوماتهم المستكملة أمرا رئيسيا في مناقشاتنا.

بعد مرور سنتين على توقيع اتفاق مينسك واتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيّد هذا الاتفاق، فإن الحالة في شرق أوكرانيا لا تزال متوترة، وقد ازدادت سوءا بشكل فجائي الآن بعد استئناف الاشتباكات المسلحة. وأدّت عودة الأعمال القتالية إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح، وخلّفت العديد من الجرحى، وفاقمت الحالة الإنسانية الخطيرة في المنطقة. وكما ذكر آخرون، فإن القتال عطّل منشآت الكهرباء والمياه والتدفئة التي تزود آلاف الناس في هذا الوقت من السنة عندما تنخفض الحرارة إلى ٢٠ درجة مئوية تحت الصفر ليلاً.

وتستدعيني هذه الصورة المثيرة للقلق إلى حث الأطراف على التفكير في المدنيين ووقف الأعمال العدائية فورا، واحترام وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة.

وأود أن أشيد بتكرار دعوة مجموعة الاتصال الثلاثية المعنية بأوكرانيا، التي اجتمعت بالأمس في جلسة طارئة، إلى الوقف الفوري لأعمال القتال. إن سحب الأسلحة الثقيلة من الخطوط الأمامية وإمكانية وصول مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة، كلها أمور بالغة الأهمية.

وفي الختام، أود أن أدعو إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية، ولا سيما من خلال صيغة نورماندي، التي بموجبها تسعى فرنسا وألمانيا لدعم روسيا وأوكرانيا في التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من أجل مصلحة السكان المدنيين.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، فضلا عن رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أباكان، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن أحدث التطورات في شرق أوكرانيا.

ومن دواعي القلق تدهور الحالة الأمنية في المنطقة واستخدام الأسلحة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك. وننوه أيضا إلى الآثار المترتبة على أحدث أعمال العنف فيما يتعلق بالخسائر في صفوف المدنيين وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية. وتتطلب الحالة الإنسانية استجابة عاجلة.

ونرى أنه تقوم حاجة إلى بذل كل جهد ممكن لتهدئة الحالة. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا كاملا النداء الذي وجهه مجلس الأمن قبل يومين (SC/12700) من أجل العودة الفورية إلى نظام وقف إطلاق النار. ولا شك أنه لا يمكن تسوية الحالة في منطقة شرق أوكرانيا إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية. ولذلك السبب من الضروري بشكل قاطع أن تظل الأطراف ملتزمة تماما بتنفيذ اتفاقات مينسك ومتمسكة بشكل صارم بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك.

السيد لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تحيط دولة بوليفيا المتعددة القوميات علما بما سمعناه في الإحاطات الإعلامية التي قدمهما السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ والسفير إيرطغرول أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا؛ والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ونعرب عن قلقنا حيال عودة التوتر مجددا في دونباس. ونشعر بالاستياء على وجه الخصوص من عدم الامتثال للحظر المفروض على استخدام المدفعية الثقيلة، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار. وفي ذلك الصدد، نوافق على البيان الصحفي للمجلس SC/12700، الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير، الذي يدين استخدام الأسلحة المحظورة بموجب اتفاقات مينسك، ويدعو إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وتناشد بوليفيا الأطراف إلى احترام أحكام اتفاقات مينسك، على النحو الذي أيده القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وهو أمر ضروري لتعزيز الجهود التي تبذلها الأطراف في البحث عن حل سلمي وسياسي للأزمة.

ويساورنا القلق بوجه خاص حيال آثار الأزمة على السكان المدنيين. ولذلك نحث الأطراف على التقيد بشكل صارم بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين، بما في ذلك ضرورة ضمان الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الطبية الأساسية. وبدعم من المجتمع الدولي، وبالامتثال الكامل لاتفاقات مينسك والجهود المشتركة لمجلس الأمن، ينبغي التمكن في الأجل القصير من تجنب التصعيد العسكري ومن التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة بهدف ممارسة الدبلوماسية الوقائية، التي دعا إليها الأمين العام. ويجب بذل كل مسعى ممكن لتحقيق السلام الدائم، الذي لن يكون في الأجل الطويل

مفيدا للأطراف فحسب بل أيضا للمنطقة والعالم بأسره. كما ندعو الأطراف إلى عدم تصعيد الشعارات، لأننا نعتقد أنها لن تسهم في التوصل إلى حل سياسي لهذا الحالة الصعبة للغاية.

السيد بيرموديز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تشعر أوروغواي بالامتنان على الإحاطات الإعلامية التفصيلية التي قدمها وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، وأيضا السفير إرطغرول أباكان.

ولا تزال أوروغواي تتابع ببالغ القلق التطورات الأخيرة في أفدييفكا والانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار. وترى أوروغواي أن من الأهمية بمكان تكثيف الجهود والحوار لكفالة التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك، لأنها تشكل الطريق الصحيح لتحقيق حل سياسي وسلمي لهذا النزاع. وعلى نفس المنوال، تناشد أوروغواي الأطراف ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان للمقيمين في جميع المناطق، ولا سيما في منطقتي دونتسك ولوهانسك.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أيضا لأطراف النزاع احترام القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف. وهذا الأمر بالغ الأهمية لمعالجة حالة الأشخاص المشردين داخليا والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الحماية، وبالنظر إلى الأحوال الجوية الحالية، ولاستمرار إمدادات المياه والغذاء والطاقة والحرارة، وتوفير المأوى في حالات الطوارئ وغيرها من الخدمات الحيوية في ظل درجات الحرارة التي تنخفض إلى ٢٠ درجة مئوية تحت الصفر.

وتشيد أوروغواي بالأعمال الهامة التي تضطلع بها بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتعتقد أن من الأمور الحيوية للبعثة السماح بالوصول إلى جميع مناطق النزاع بغية الوفاء بولايتها. ونحث على استعادة الروح التي اتخذ بها مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وعلى الأطراف أن تمتثل للالتزاماتها في ذلك الصدد.

وفي الختام، تأمل أوروغواي بالتمكن من التغلب على التحديات الماثلة في تنفيذ اتفاقات مينسك وبأن يتسنى تسوية المنازعات حصرا بالوسائل السلمية والحوار بين الأطراف ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقيم الديمقراطية.

السيد مصطفى (مصر): أشارك المتكلمين السابقين تقديم خالص الشكر للسادة جيفري فيلتمان وإرطغرول أباكان وستفن أوبراين على إحاطاتهم الإعلامية للمجلس حول تدهور الأوضاع في منطقة دونباس.

وتعرب مصر عن قلقها الشديد حيال تجدد أعمال القتال في شرق أوكرانيا، ولا سيما في ضوء انقطاع إمدادات الكهرباء والمياه والتدفئة عن عدد كبير من المدنيين في ظل الأوضاع المناخية السيئة التي تشهدها أوكرانيا. وفي هذا الصدد، تدعو مصر كافة الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والالتزام الكامل بوقف إطلاق النار وتجنب أية أعمال استفزازية قد تؤدي إلى المزيد من الاحتقان، فضلا عن ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المتضررة بهدف تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، ولا سيما في ضوء استمرار تردي الأوضاع الإنسانية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نرحب بتوصل المجلس إلى توافق الآراء على البيان الصحفي SC/12700، الذي صدر أمس الأول.

وتدعو مصر إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة وفقا للالتزامات الدولية. وتؤكد دعمها لاتفاقات مينسك، باعتبارها تمثل الإطار الأنسب للتعامل مع الأزمة التي يستوجب تسويتها في إطارها الإقليمي من خلال جهود الوساطة التي تقوم بها أطراف تحوز على احترام وتقدير طرفي الأزمة والمجتمع الدولي ككل، مما يؤدي إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة في أوكرانيا بما يحقق الأمن والاستقرار في هذا البلد والتوصل إلى تسوية دائمة ومستدامة للصراع الدائر هناك.

وفي هذا الصدد أيضاً، تطالب مصر بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي ناشد الأطراف المعنية تنفيذ حزمة من الإجراءات بغية تنفيذ اتفاقات مينسك، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بتنفيذ وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة وإجراء الإصلاحات الدستورية اللازمة، وتنظيم الانتخابات المحلية في إقليم دونباس، وذلك بالإضافة إلى معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على النزاع بالتنسيق مع الأطراف المعنية كافة دون استثناء.

وإذ تؤكد مصر ثقتها في صيغ التفاوض السلمي بين الطرفين، فإنها تحث أطراف الأزمة على التجاوب مع الجهود المبذولة والعمل على التوصل إلى حل سلمي للأزمة يحقق تطلعات الشعوب في إطار الشرعية الدولية وممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد العسكري. وتؤكد مصر دعمها التام لأي جهود ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية لهذه الأزمة، بما في ذلك الجهود المستمرة التي تبذل في إطار صيغة نورماندي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أوشكت هذه الجلسة على الانتهاء، وأظن الآن أنه ربما جاز لي، بوصفي أقدم الأعضاء في مجلس الأمن، أن أرحب بزميلتنا الجديدة من الولايات المتحدة، السفيرة نيكي هيلي. ومن وقت إلى آخر، قد تنشأ بيننا خلافات بشأن قضايا معينة، ولكن جهودها سيكون لها أثر كبير في قدرة المجلس على الاضطلاع بفعالية بمهامه الجماعية باعتباره الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، أتمنى لها كل التوفيق.

تطرقت السفيرة هيلي في بيانها إلى مسألة شبه جزيرة القرم. وفي هذا الصدد، أود أن أُذكرها بأن ميثاق الأمم المتحدة هو الذي تضمن تلك العبارة التاريخية الرائعة ”نحن الشعوب“. وقد أبدى سكان شبه جزيرة القرم بوضوح رغبتهم في استفتاء صوّت فيه ٩٣ في المائة من السكان لصالح التئام الشمل مع روسيا، التي كانت القرم قد اقتطعت منها ظلماً وبدون وجه حق. وبالمناسبة، فإن هذا التعبير عن الإرادة الشعبية قد تأكد لاحقاً في عدد من استطلاعات الرأي العام التي تجريها منظمات غربية.

وبخصوص مسألة شبه جزيرة القرم أيضاً، فإن ممثل المملكة المتحدة، الذي تحدث بعدوانية كالعادة دائماً، قد دأب لسبب ما على القول إن الأزمة في أوكرانيا بدأت مع شبه جزيرة القرم. وأجدني مضطراً مرة أخرى إلى التذكير بأن المسألة برمتها بدأت بالانقلاب الذي يدين بالكثير للدعم الخارجي. وهذه نصيحتي لممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق بموقفه. أعيدوا جزر مالفيناس؛ أعيدوا جبل طارق؛ أعيدوا ذلك الجزء من قبرص الذي تم ضمه؛ أعيدوا أرخبيل شاغوس في المحيط الهندي، الذي تحول إلى قاعدة عسكرية ضخمة. حينئذ ربما يصفوا ذهنه قليلاً ويصبح قادراً على تناول مواضيع أخرى.

ولئن كنا نختلف في بعض الأحيان، أعتقد أن مهمتنا كدبلوماسيين في مجلس الأمن اتخاذ القرارات والسهر على تنفيذها بدقة. وبعد عشرة أيام من الآن، سنحتفل بالذكرى السنوية الثانية لاعتماد حزمة تدابير مينسك والاتفاقات المماثلة، في حين أن يوم ١٧ شباط/فبراير يوافق الذكرى الثانية لاتخاذ قرار المجلس ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي أعطى اتفاقات مينسك الوضع القانوني الدولي. ومن وقت لآخر، نسمع أن روسيا لا تنفذ اتفاقات مينسك؛ ولكن رئيس أوكرانيا يقول إنه يجب الامتثال للأحكام العسكرية من اتفاقات مينسك قبل التعامل مع الأحكام السياسية. وليس من الصعب أن نتبين من على حق ومن على خطأ في هذا المقام. وكل ما علينا عمله هو النظر في وثيقة لمجلس الأمن – نفس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)،

الذي أرفقت به حزمة التدابير باعتبارها المرفق الأول. وهو يتضمن بعض المقترحات الواضحة للغاية التي يمكن لنا جميعاً أن نفهمها.

فيما يتصل بالعلاقة بين الجيش والتدابير السياسية، تقضي الفقرة ٩ من المرفق بما يلي،

”تستعيد حكومة أوكرانيا السيطرة الكاملة على حدود الدولة في جميع أنحاء منطقة التراع، على أن تبدأ هذه العملية في اليوم الأول بعد الانتخابات المحلية وتنتهي عقب التسوية السياسية الشاملة ... وذلك رهناً بتنفيذ الفقرة ١١ بالتشاور وبالاتفاق مع ممثلي أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك ضمن إطار مجموعة الاتصال الثلاثية“.

وهذا يعني أنه ينبغي ألا تبدأ خطوات عسكرية معينة إلا بعد تنفيذ مختلف الإجراءات السياسية. والآن، ما هي الشروط الواردة في الفقرة ١١ التي يتعين تنفيذها؟ تقضي الفقرة ١١ بما يلي،

”يُنفذ إصلاح دستوري في أوكرانيا، مع بدء العمل بدستور جديد ... تكون اللامركزية أحد مكوناته الأساسية... وتُعتمد تشريعات دائمة بشأن المركز الخاص لأنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك، وذلك وفق التدابير المبينة في الحاشية.“.

وتحدد الحاشية بوضوح التدابير الثمانية التي يجب اتخاذها بغية ضمان المركز الخاص لجنوب شرق أوكرانيا. وهي شديدة الوضوح. وإن رئيس فرنسا، الذي قدم إسهاما فعالا وموضوعيا للغاية، ومستشارة ألمانيا ووزير خارجيتها اللذين قدما عدداً من المقترحات التي وافق الجميع عليها فيما بعد، لم يستغرقوا ١٧ ساعة في صياغتها عبثاً.

لا يمكن أن يكون هناك أي جدال هنا. ومنطقياً، من ذا الذي يمكن أن يقترح أو يتوقع أن تغلق دونتسك ولوهانسك حدودهما وأن يتقوقعا داخل الجدران؟ ثم ماذا بعد؟ أن يضعا نفسيهما تحت رحمة سلطات كييف؟ هل يمكن لمواطني دونتسك ولوهانسك الثقة في سلطات كييف؟ في وقت ما – في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ على ما أعتقد – خرج الرئيس بوروشينكو على شاشة التلفاز الأوكراني وقال إنهم في كييف يحبون مواطني دونتسك ولوهانسك حباً جماً وأنه لن يكون هناك أي قصف بالمدفعية الثقيلة للمناطق المأهولة بالسكان خلال عملياتهم لمكافحة الإرهاب. وقال إن محاربيه البواسل لديهم سبل أخرى لاستعادة تلك الأراضي، وأنهم لن يقصفوا المناطق السكنية بأسلحة ثقيلة. ومنذ ذلك الحين، كما أكد السيد أباكان، لم يمر يوم واحد بدون أن تكون المناطق السكنية أهدافاً للقصف، حيث تقصف المباني الشاهقة ذات يوم ثم تقصف مرة أخرى في اليوم التالي. ولننظر في الصورة الفوتوغرافية التي عرضها السفير يلتشينكو علينا اليوم. فإذا كانت الصورة لمبنى متهدم في أفدييفكا، فذلك أمر فظيع، بالطبع. ولكن كان حرياً به أن يحضر صوراً مماثلة لمناطق أخرى من إقليمي دونتسك ولوهانسك، العدد الذي تريدون. لماذا لم يفعل ذلك؟

بلى، بالطبع قتل جنود أوكرانيون في القتال، وهذا أمر فظيع. ولكن معظم من لقوا حتفهم من جانب دونتسك ولوهانسك كانوا من المدنيين، وبينهم نساء وأطفال. لماذا لا يتحدثون عنهم؟ بالطبع يمكننا صياغة بعض الوثائق، ولكن إذا كنا أناسا جادين نمثل حكومات جادة، لا سيما الحكومات المتورطة بصورة مباشرة في العملية، وبالمناسبة. اسمحوا لي أن أوضح للسفيرة العزيزة هيلي أننا نعرف إلى أي مدى يحترمون السلطات الأمريكية في كييف. وهذا يعني في هذا الصدد أنه يمكن للسلطات الأمريكية أن يكون لها بعض التأثير القوي جداً على الحالة الناشئة. وكل المطلوب هو الدعوة إلى تنفيذ الأحكام البسيطة نسبياً في حزمة تدابير مينسك بغية استعادة

أوكرانيا لسيادتها ووحدة أراضيها. ومع ذلك، فإن تصرفات كييف هي في الواقع ما يقوض سلامة أراضيها.

ويقول السفير يلشينكو إن السكان المحليين لا يمكنهم أن يفعلوا ذلك، ولا يمكنهم أن يتسببوا في ذلك الدمار، وما إلى ذلك. ولكن هل يمكن للأوكرانيين المحليين على الجانب الأوكراني إلحاق ذلك الدمار بدونيتسك ولوهانسك. يبدو أنه بإمكانهم فعل ذلك. ألا يعتبرون هؤلاء المواطنين الأوكرانيين إخوة لهم؟ ومع أن ذلك سيكون محزنا للغاية، فإننا نعلم أن ذلك تحديدا هو ما يعتقده ويراه بعض المتهورين في كييف.

وأود أن أحتكم إلى الحس السليم للطيف السياسي الأوكراني. لكنني أكرر إنه، غني عن القول، إنه بدون تأثير كبير ممن هم على جانب العامل الخارجي، وصيغة نورماندي وجهات أخرى، لن ينجح أي شيء من هذا. وذلك لأنهم ببساطة سيخدعون شعبهم بالذات بالادعاءات غير المدعمة بسند بأن سكان كييف ذاتهم امتثلوا بطريقة ما لاتفاقات مينسك. فهم يقولون إنهم استعادوا السيطرة على بلدهم، مترا بعد متر. فكم عدد الأشخاص الذين سيتعين أن يموتوا في حين هم يتقدمون مترا بعد متر من أفدييفكا نحو الحدود الأوكرانية؟ وكم عدد الجنود والمدنيين الأوكرانيين الذين سيتعين أن يموتوا؟ وهذا يحدث في وقت يوجد بديل سياسي متفق عليه على أعلى مستوى، وبما فيه مشاركة الرئيس بوروشينكو قبل عامين. ولذلك ومع أن من المؤسف أن ما سمعناه اليوم من الوفد الأوكراني لا يتسم بالمسؤولية بتاتا، فإننا نأمل أيضا أن تمكن مناقشتنا الصريحة من يريدون حقا حل الأزمة الأوكرانية من النظر في الأمور بقدر أكبر من الموضوعية وحمل كييف على اتخاذ الخطوات الضرورية لإرساء السلام في أوكرانيا. ومن المؤكد أنها ستكون مأساة لو أن الحالة التي واجهناها خلال العامين أو الثلاثة الماضية استمرت لفترة أطول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان إضافي بصفتي ممثل أوكرانيا.

إن اليوم فعلا يوم للتكرار الممل. فالبيان الأول الذي الذي أدلى به الوفد الروسي يكرر حرفيا ما قيل في المشاورات قبل يومين. أما بالنسبة للبيان الثاني، فإنني لا أود التعليق على ذلك المزيج من الغوغائية.

وأود أن أشدد على أن تلك التفسيرات التافهة لتقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر من سخيفة. فلا توجد أي إشارة إلى القوات الأوكرانية في تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ تلك من الحقائق المعروفة. وأود بدلا من ذلك أن أثق بتقييم السفير أباكان، وهو موجود معنا اليوم.

وأكد السفير الروسي أن مصنع الفحم في أفدييفكا قصفته القوات الأوكرانية. وأود أن أوضح مرة أخرى أن هذا المصنع يقع في الأرض التي تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية، بحيث أن القذائف التي انهالت على المصنع كانت تطلقها البنادق الروسية. وهذا ما إبلغ به جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة.

وتنحي روسيا باللائمة على الرئيس بوروشينكو وغيره من كبار المسؤولين الأوكرانيين على إثارة أعمال العنف حول أفدييفكا. بيد أن بوروشينكو ليس هو من يزود الإرهابيين بالذخيرة والدروع. وفي الواقع، فإن واحدا منهم أسر أثناء الهجوم الأخير على أفدييفكا، اعترف بالفعل، قبل فترة قصير لا تتجاوز يوم أمس، بأن الضباط الروس الذين كانوا يقودون وحدته أصدروا أوامر للاستيلاء على البلدة قبل نهاية الأسبوع الماضي؛ وكل هذا موثق.

والحقيقة بسيطة للغاية. إن الأسلحة الروسية هي التي تقتل الأوكرانيين. والجنود والمرتزقة الروس هم من أتوا إلى أوكرانيا

لكسب المال من أجل القتل. وبالإشارة إلى ملاحظاتي بشأن استئناف القصف في أفدييفكا قبل حوالي ساعة، أود أن أبلغ زملائي بأنه، نتيجة لذلك، قتل ما لا يقل عن اثنين من المدنيين وجرح آخر. ولا يزال القصف يعصف بالمناطق السكنية حتى هذه اللحظة التي نتكلم فيها، بما في ذلك مبنى المدرسة المستخدمة لتوزيع الإمدادات الإنسانية.

وبالتالي، فإننا لا نستبعد أي تصعيد أو استفزاز في دونيتسك وحولها، في محاولات أخرى لتشويه سمعة القوات المسلحة الأوكرانية والقيادة الأوكرانية. ولدينا معلومات عن إجلاء المدنيين في دونيتسك نعتقد أنه استعدادا لاستفزاز محتمل على غرار ما حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٨، حينما استعدت روسيا للهجوم على جورجيا.

وكما ذكرت في بداية الجلسة، فإننا كنا نتوقع حوارا مهنيا جديا من شأنه أن يضع حدا لأعمال العنف ويساعد على تجنب وقوع كارثة إنسانية وينقذ الأرواح. وإنكار الواقع ليس السبيل لتحقيق ذلك. ويبدو أن روسيا تعيش في واقع مواز أنشأته الدعاية الروسية الحالية، واقع مواز يصبح أكثر التواء حينما يبدأ السفير تشوركين الكلام عن القرم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.